

تقتضيه قوى الإنسان الفعالة الطبيعية والتكوينية، ومن الواضح أن نشاط هذه القوى أو نشاط بعض منها لا يرتبط بالمجتمع، فالإنسان مثلاً يستغلّ قواه المدركة ويستعمل معرفته سواء كان وحيداً أم بين الآلاف.

ولكن، هناك مجموعة من الإدراكات الاعتبارية التي لا يمكن أن تتم من دون فرض وجود المجتمع، كالأفكار المتعلقة بالمجتمع العائلي وتربية الأطفال ونظائرها، فنستنتج أن الاعتبارات تنقسم إلى قسمين:

١ - الاعتبارات السابقة للمجتمع.

٢ - الاعتبارات اللاحقة للمجتمع^(١).

إلاً أننا في البداية سندرس علاقة الاعتباريات بأصلي الجهد والتكيف لإرتباطهما بالقسمين المذكورين آنفاً.

علاقة الاعتباريات بأصلي الجهد والتكيف:

قلنا سابقاً أن جذور الاعتبار ومناشئه هي الإحساسات الباطنية القائمة على أساس العلم والإدراك، إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحاً رغم ما سبق هو أنه من أين تتولد هذه الإحساسات الباطنية الملازمة للإدراك عند الإنسان؟

يقول العلامة الطباطبائي: إن قوانا الفعالة هي التي توجد فينا هذه الإحساسات الداخلية، فنحن نحب إنجاز أفعال تلك القوى ونريدها، وننفر من الحوادث التي لا تتلاءم مع قوانا ولا نريدها، إذن نحن مضطرون لإضفاء صورنا الإدراكية الحسية على أفعالنا وعلى المادة وعلى أنفسنا، كما في حال الطفل، فإنه في الأيام الأولى من حياته كل

(١) أسس الفلسفة، ج٢، ص٢٤٩ - ٢٥١، م.م.

شيء تناله يده يدفع به إلى فمه، وعندئذٍ يأكل الأشياء القابلة للأكل ولا يأكل ما لا يستطيع أكله.

ومن الواضح أن الرغبة في الأكل مغروسة بصورة إحساس في مخ الإنسان، فهو يعطيها إسم الإرادة والمراد والمريد، وهو يميز الأشياء القابلة للأكل بالتجربة، وأحياناً يفهم أن هذه المادة التي في يده ليست قابلة للأكل، وحينئذٍ يضع إسم الأكل والمأكول والأكل لفعله وللمادة ولنفسه، وتدور هذه الجملة في خاطره: «لا بدّ أن أتناول هذا المأكول»، ومفهوم (لا بدّ) يعني النسبة الموجودة بين القوة الفعالة وأثرها.

وهذه النسبة وإن كانت حقيقية وواقعية، ولكن الإنسان لا يجعلها بين القوة الفعالة وما لها من أثر خارجي مباشر، وإنما يجعلها دائماً بينه وبين الصورة العلمية الحسية التي تحققت له نتيجة لنشاط تلك القوة^(١).

وبعبارة أخرى، إن الذي يؤسس للإحساسات الباطنية الملازمة للإدراك عند الإنسان هي تلك الإحتياجات الطبيعية للكائن البشري؛ حيث أن الإنسان إذا أحسّ بالجوع عند خلو معدته، تتولّد عنده نسبة بين نفسه وهذه الحالة التي يجدها، هي نسبة الضرورة، فيتحرّك حينئذٍ وي بذل جهده لتناول الطعام وتأمين حاجته؛ وهذا يعني أن الإعتبارات ترتبط في نشأتها بأصلين بيولوجيين هما: أصل بذل الجهد من أجل الحياة، وأصل التكيف مع البيئة، وهما من أصول علم الأحياء.

وبناءً على هذا، تكون هناك علاقة خاصة بين العقل وإدراكاته من جهة، وإحتياجات الحياة والعوامل الطبيعية والاجتماعية - المولدة لتلك

(١) أسس الفلسفة، ج٢، ص ٢٤٤ وما بعدها، م.م.

الإحتياجات - من جهةٍ أخرى، وهذه العلاقة هي من ألوان علاقة التابع والمتبوع^(١). والمقصود من (أصل بذل الجهد من أجل الحياة) هي أن الموجود الحيّ في حراكٍ دائم؛ وينصب هذا الحراك على جلب النفع والفرار من الضرر المتّجه إليه.

فكل محاولة ونشاط يصدر عن الموجود الحي فإنه يكمن فيه هدفٍ أو قصد، والهدف هو جلب منفعة من المنافع أو دفع ضرر أو خطر يهدد حياته، وبناءً على هذا، يكون محور جميع نشاطات الموجود الحي استمرار حياته أو تكميلها.

ويسمى هذا الأصل أحياناً بأصل بذل الجهد من أجل البقاء، وهو أحد الأصول التي اعتمد عليها (دارون) في نظريته المشهورة بتبدل الأنواع وتكاملها (Transformisme) أي نظرية (النشوء والارتقاء)^(٢).

إن هذا الأصل، كان ولا يزال سبباً للإعتبارات الكثيرة التي يوجدها الإنسان لتتأمن بواسطتها، وعبر آثارها الخارجية إحتياجاته الطبيعية والحيوية المتجددة باستمرار.

وأما أصل (التكيف والأنسجام مع البيئة) فهو يعني أن العوامل الطبيعية وشروط الحياة تختلف في الزمان والمكان، وهي ليست على منوال واحد. وهذا الاختلاف يؤثر بطبيعة الحال في إحتياجات الإنسان؛ إذ أن الموجود الحي خلال محاولاته من أجل الحياة مضطر لإعداد نفسه حتى يستطيع الإستمرار في الحياة في البيئة التي يعيش

(١) م.ن، ج٢، ص١٧٨.

(٢) م.ن، ج٢، ص١٧٨ - ١٩٤.

فيها، ولا شك أن العوامل الطبيعية وشروط استمرار الحياة ليست متحدة في كل مكان بل هي مختلفة ومتفاوتة.

وهذا الاختلاف في شروط استمرار الحياة يؤدي حتماً إلى اختلاف الاحتياجات الحيوية للموجود الحي، أي أن استمرار الحياة في كل بيئة يتطلب تزويد الموجود الحي بالوسائل والمستلزمات الخاصة التي ترفع الاحتياجات المعينة لتلك البيئة.

وقد توصل علماء البيولوجيا إلى الملاحظة التالية: كلما حصل تغيير في البيئة وتغيرت الاحتياجات في وضع الأجهزة الوجودية للكائن الحي، فإن هناك تغييرات تحصل بحيث تتناسب مع البيئة والاحتياجات الجديدة، إلا أن هذه المتغيرات المتكيفة: تارة تحصل بصورة لا إرادية ولا واعية عند الإنسان، كازدياد عدد الكريات الحمراء في الدم عند صعوده إلى شاهق لتأمين الأوكسجين الكافي لتنفسه، وتارة أخرى تحصل هذه المتغيرات عن إرادة وعلم ووعي، كما في الإعتبارات.

وقد أشار مرتضى مطهري إلى ذلك عندما قال: «قد التفت العلماء منذ الأزمان الغابرة، بشكل مفصل أو مختصر إلى هذا الموضوع - أصل التكيف والانسجام مع الاحتياجات - فقد أشار ابن سينا في أحاديثه إلى هذا الأمر، ولكنهم يختلفون في تعيين العلة الحقيقية لهذه التغيرات الحاصلة في التركيب الوجودي للكائن الحي، ولا يتفقون على تعيين مداها...»^(١).

بمعنى أن الاحتياجات الطبيعية واستناداً إلى هذين الأصلين العلميين، تعمل ليس فقط على إنتاج الإدراكات الإعتبارية، بل وعلى

(١) أسس الفلسفة، ج ٢، ص ١٨٠، م.م.

تطويرها أيضاً وارتقائها لتكون في خدمة الوجود الإنساني وإستمراريتها، ولذا كانت هذه الإدراكات مختلفة بين مجتمع وآخر، وتؤثر فيها عوامل الزمان والمكان.

يقول العلامة الطباطبائي: «إن التجارب المتعاقبة تثبت لنا أن البيئة التي يعيش فيها الإنسان تساهم في تكوين أفكاره، ومن الواضح أن اختلاف المعلومات والأفكار تابع لاختلاف المنطقة والبيئة التي يقطنها الإنسان، ويحدث هذا حتى بالنسبة للإنسان الواحد إذا عاش في زمانين وتعرض لبيئتين، ونحن نستطيع أيضاً إن نوجد في الناس أفكاراً مختلفة إذا ما وفرنا لهم ألواناً مختلفة من التربية، إذن؛ الحقائق العلمية مخلوقاتنا وهي تابعة لنا، وليس لها ثبات لا يقبل التغيير»^(١).

أقسام الإعتبارات:

سبقت الإشارة إلى أن صياغة العلوم الإعتبارية معلولة لما تقتضيه قوى الإنسان الفعالة الطبيعية والتكوينية، وأشرنا أيضاً إلى أن بعض هذه القوى لا يرتبط بالمجتمع كاستعمال الإنسان لجهازه الهضمي، ومنها ما لا يمكن أن تتم من دون فرض وجود المجتمع، كالأفكار المتعلقة بالمجتمع العائلي وما شاكل ذلك، ووصلنا بالإستنتاج إلى أن الإعتباريات تنقسم إلى قسمين: «الإعتباريات السابقة للمجتمع»، و«الإعتباريات اللاحقة للمجتمع»، ومن ثم عكفنا على دراسة علاقة الإعتباريات بأصلي الجهد والتكيف لإبراز أهمية هذين الأصلين ثم إنتاج الإدراكات الإعتبارية وتطويرها، لذا نعود الآن في عرض ودراسة

(١) أسس الفلسفة، ج٢، ص ١٧٧، م.م.

هذين القسمين المذكورين كما شرحهما العلامة الطباطبائي، ولكن بشكل مختصر وعلى قدر الحاجة لذلك.

١ - الإعتبارات السابقة للمجتمع:

وهي الإعتبارات العامة المستقلة بطبيعتها عن الوجود الإجتماعي، لأنها المعنى الذي لا بدّ وأن يوجد الإنسان الفرد، حتى لو كان وحيداً، عند صدور فعل ما عنه، بمقتضى العلاقة القائمة بين الطبيعة الإنسانية والمواد الخارجية التي يتعلق بها الفعل.

والإعتبارات العامة التي بحثها العلامة الطباطبائي خمسة هي: الوجوب، الحسن والقبح، اختيار الأخف والأسهل، أصل الإستخدام والإجتماع، وأصل متابعة العلم.

لكنها ليست حصرية لوجود إعتبارات عامة أخرى أشار إليها أيضاً، من قبيل إعتبار الاختصاص، واعتبار الغاية والفائدة من العمل.

لكن الإعتبارات الخمسة هي الأساسية التي يمكن من خلالها استنتاج وتوضيح سائر الإعتبارات، ومنها الإعتبارات اللاحقة للإجتماع وبيان أحكامها^(١).

أ - الوجوب: إن الإنسان عندما يبدأ استغلال قواه الفعالة، فإنه يضيف نسبة الضرورة والوجوب على العلاقة بينه وبين صورته الإحساسية التي يطبقها على نتيجة العمل، ولكن هذه النسبة في الحقيقة تكون بين قواه الفعالة والحركات الحقيقية الصادرة منها، إذن تصبح هذه النسبة المذكورة إعتبارية لا محالة. ومن هنا يتّضح:

(١) م.ن، ج ٢، ص ٢٥٠، راجع أيضاً نظرية المعرفة والإدراكات الاعتبارية، ص ١٣٥ وما بعدها، م.م.

١ - أن نسبة الوجوب هو أول إدراك إعتباري من الإعتباريات العملية التي يستطيع الإنسان أن يصوغها بتحريض من الطبيعة .

٢ - إن اعتبار الوجوب أمر عام، يعني أن أي فعل لا يستغني عنه، إذن كل فعل يصدر من أي فاعل فهو يصدر منه باعتقاد الوجوب^(١) .

ب - الحسن والقبح : إن صفتي الحسن والقبح اللتين تتميزان بخواص طبيعية وحسية لدينا، إنما هما نسبتان وتوقفان على كيفية تركيب المجموعة العصبية أو المخ فينا . وبناءً عليه ؛ إن الحسن والقبح في إحدى الخواص الطبيعية يعني انسجامها وملاءمتها للقوة المدركة أو عدم انسجامها وملاءمتها لها، ولما كان كل فعل اختياري إنما يتم باستعمال نسبة الوجوب، إذن أي فعل نقوم به إنما نؤديه باعتقادنا أنه مقتضى القوة الفعالة فينا، أي أننا دائماً نرى أفعالنا ملائمة للقوة الفعالة ومنسجمة معها، وكذا ترك الفعل فإننا نراه غير منسجم معها، ففي مورد الفعل نرى الفعل حسناً، وفي مورد الترك نرى الفعل قبيحاً، ويستنتج من هذا أن الحسن والقبح في الأفعال صفتان اعتباريتان، وهما جارتان في كل فعل صادر منا سواء أكان فعلاً فردياً أو اجتماعياً^(٢) .

ج - إختيار الأخف والأسهل : إن قوانا الفعالة التي تؤدي أعمالها بواسطة التفكير أو أي قوة فعالة طبيعية إذا واجهت فعلين متشابهين من حيث النوع ولكنهما مختلفان من حيث إنفاق القوة والطاقة عليهما، أي أن أحدهما صعب ومتعب، والآخر سهل خفيف المؤونة، فإن القوة الفعالة تختار الأخف والأسهل بلا تردد، وتترك الأصعب بلا شك .

(١) أسس الفلسفة، ج٢، ص٢٥٢، م.م.

(٢) م.ن، ج٢، ص٢٥٤.

وعلى هذا، فإذا فرضنا مورداً فيه فعلان: أحدهما أخف وأسهل من الآخر، فإنه يتعين عندئذٍ اختيار الأخف بلا تردد.

ومن هنا، كان التطور والتحول في خصائص جميع الإعتباريات، في الشؤون الفردية والأمور الاجتماعية للإنسان، كما أن تأثير هذا الأصل واضح جداً في عادات الإنسان ورسومه ولغاته^(١).

د - أصل الاستخدام والإجتماع: إن الإنسان بهداية من الطبيعة، والتكوين يطلب من الجميع ما يعود عليه بالنفع (إعتبار الاستخدام)، كاستخدامه في تأمين حاجاته الصناعية بالصخور في بداية الأمر وصولاً إلى استخدام الطاقة النووية.

كذلك استفادته من الأعشاب والأشجار والأخشاب في مجالات غذائه ودوائه ولباسه ومسكنه، واستغلاله للحيوانات في مجالات متنوعة كثيرة، فهو يركب الخيل والحمير ويحمل عليها متاعه، ويستفيد من الكلاب في الحراسة والصيد، و... إلخ.

والإنسان في سبيل تحقيق منفعته، يطلب النفع للجميع من أفراد نوعه (إعتبار الإجتماع)، ذلك أن الإنسان عندما يرى أفراد نوعه فإنه أول ما يفكر به الإجتماع والحياة الجماعية، فيميل أفراد النوع إلى بعضهم، ويحاولون إرساء دعائم حياة يسودها التعاون ويستفيد كل منهم من الآخر. كما أن نفس هذا الاقتراب والاجتماع لون من ألوان الاستخدام والاستفادة يتم لصالح الإحساس الغريزي.

ولمنفعة الجميع يطلب الإنسان العدل الإجتماعي (إعتبار حسن العدالة وقبح الظلم) لأنه أحياناً أو في أغلب الأوقات ينحرف المجتمع

(١) أسس الفلسفة، ج ٢، ص: ٢٥٦، م.م.

عن مجراه الطبيعي فيتحوّل إلى مجموعة يسيطر عليها الهرج والمرج، وسيطرة الغني على الفقير، والقوي على الضعيف، وما إلى ذلك من أمورٍ تؤدي إلى هدم الاجتماع المتعاون الذي يؤمن احتياجات الجميع بالتداول بين بعضهم البعض.

ويؤكد العلامة الطباطبائي أن هذه الإعتبارات الثلاث هي من الإعتبارات الثابتة^(١).

هـ - أصل متابعة العلم: إن الإنسان لا يستغني أبداً عن اعتبار العلم (في مقابل مطلق التردد)، وهو يضيفي الاعتبار على العلم بحكم الإضطراب الغريزي، أي أنه يأخذ الصورة العلمية على أساس أنها نفس الواقع الخارجي، أي اعتبار واقعية العلم - حسب اصطلاح العلامة الطباطبائي - والتي هي نفس حجية القطع باصطلاح علم أصول الفقه.

فالإنسان مثلاً في مورد المحذورات المحتملة فإنه يكف نفسه عنها ولا يقترب إليها، فهو لا يشرب الماء الذي يحتمل كونه مسموماً، ولا يلمس شيئاً يحتمل أنه من الموارد القابلة للإنفجار؛ ولكن هذه الموارد ونظائرها يقف فيها الإنسان على مفترق طريقين: أحدهما مقطوع الإيمان، والآخر ليس محرز الأمان، وهو يختار الطريق الآمن بشكل يقيني مدفوعاً بغريزة العمل بالعلم. علاوة على أنه يشخص احتمال المحذور بالعلم أيضاً.

ويستنتج مما تقدم:

١ - أن حجية العلم إحدى الإعتبارات.

٢ - إن هذا الإعتبار من الإعتبارات العامة (السابقة للإجتمع).

(١) م. ن، ج ٢، ص ٢٥٨ - ٢٦٤.

ومن ضمن بحثه في أصل اعتبار العلم، أشار العلامة الطباطبائي إلى جملة من الإعتبارات بشكلٍ مختصر لكونها قد أشبعت بحثاً في علم أصول الفقه، وهي المعروفة بالأصول الأربعة: (الإستصحاب - الإحتياط - البراءة - التوقف)، وزاد عليها بشكلٍ استطرادي اعتباراً أخيراً، وهو اعتبار (الظنّ الإطمئنائي) الذي يقرب من العلم، والذي نعتمد عليه كثيراً في حياتنا اليومية في القضايا التي لا يكون فيها للطرف المرجوح أهمية تذكر^(١).

وأشار العلامة الطباطبائي في ختام بحثه حول الإعتبارات العامة السابقة للمجتمع بالقول: «إن الإعتبارات العامة... ليست منحصرة في الإعتبارات الخمسة التي استعرضناها، بل هناك اعتبارات أخرى تتميز بأنها عامة، فهناك اعتبار الإختصاص، واعتبار الغاية، والفائدة في العمل، وهما من الإعتبارات العامة...»^(٢).

والمقصود باعتبار الإختصاص تلك النسبة الإضافية التي يقيمها الإنسان بين نفسه والأشياء من حوله كقوله (هذه المادة هي لي).

والمقصود باعتبار الغاية والفائدة في العمل، ذلك الإعتبار الذي ينطلق من مبدأ هدفية وغائية العمل الإنساني، والذي يهدف من خلاله الإنسان إلى تحقيق غاية وفائدة وصل إليها علمه ويرى فيها كمالاً له^(٣).

(١) أسس الفلسفة، ج٢، ص ٢٦٥ - ٢٦٧، م.م.

(٢) م.ن، ج٢، ص ٢٧١ - ٢٧٧.

(٣) أسس الفلسفة، ج٢، ص ٢٥٤، م.م.

٢ - الإعتبارات اللاحقة للمجتمع :

وهي تلك الإعتبارات التي صاغها الإنسان ويصوغها باستمرار بشكل مفاهيم جديدة تتناسب مع التقدم الاجتماعي والتكامل الفكري، ويشير العلامة الطباطبائي إلى أن المفاهيم الإعتبارية التي استخرجها الإنسان الاجتماعي المعاصر من ذهنه لكثيرة إلى حد أن تبويبها وعدّها يفوق الطاقة الفكرية، ولو أنها من ابتكارات الفكر والعقل.

لهذا، فإنه قد تناول بعض الإعتبارات اللاحقة للمجتمع والتي اعتبرها بمنزلة الأساس والأصل لهذه الإعتبارات المتشعبة، وختم بإيضاح علاقة هذه الإعتباريات بالحقائق المترتبة عليها؛ وهذه الإعتبارات هي :

أ - أصل الملك : يقول العلامة الطباطبائي : إن جذور هذا الأصل موجودة قبل تحقق المجتمع، وتتلخص فيما سميناه بالإختصاص ثم يتكامل بعد ذلك، فيظهر الملك وهو ذو أثر خاص يعني جميع التصرفات، فنحن نلاحظ أننا نستطيع أن نظفر ببعض الإختصاصات (الإمتيازات) في ملك الآخرين، أو نحظى باختصاص في بعض الموارد التي لا يتعلق بها الملك كاختصاص الزوجية، والصدقة، والجوار، والأبوة، والبنوة، والقراة وغيرها.

ولكل واحد من هذه الإختصاصات أيضاً قيوداً جديدة في مورد الخاص به بحيث يتناسب مع الإتصال والإحتياج الاجتماعي، ويتخذ عندئذٍ اسماً خاصاً، وبالتالي تعتبر له أحكام وآثار جديدة تنطبق على المورد المقصود؛ وتسمى مثل هذه الإختصاصات بـ (الحقوق) ويكون مورد الإختصاص في نظر المجتمع هو الفائدة.

إلا أنه منذ اليوم الأول الذي ميّز فيه المجتمع بين العين والفائدة فقد جعل الاختصاص (الحق) بمعنى ملك الفائدة، واعتبر الملك بمعنى الاختصاص بالعين (الذي هو مورد جميع التصرفات الممكنة).

وعليه، فإن جميع هذه المواضيع وخواصّها وآثارها، أمور اعتباريّة وصنعة الذهن وليس لها في الخارج مطابق حقيقي^(١).

ب - الكلام: يرى العلامة الطباطبائي: أنه من الأشياء التي يدركها الإنسان منذ المرحلة الأولى لتكوين المجتمع هو صياغة الكلام، ووضع الألفاظ الدالة لفهم مقاصد ونيات بعضهم من قبل البعض الآخر؛ وقد أدّى اختلاف البيئات التي أوجدها أفراد الإنسان بسبب الهجرة والانقسامات القومية من ناحية، ووضع الألفاظ الجديدة لمواجهة الاحتياجات الطارئة بسبب تكامل الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى، واختيار الأخف الأسهل من ناحية ثالثة، كلّ هذه الأمور قد أدّت إلى اشتقاق لغاتٍ مختلفة من لغةٍ أصلية واحدة؛ وإلى ظهور لهجات متعددة في البيئات المختلفة.

وفي جميع الكلمات أصبح اللفظ ممثلاً للمعنى، بل أصبح نفس المعنى في ظرف الإعتبار ومجال التفهم والتّفهيم^(٢).

ج - الرئاسة والمرؤوسية ولوازمهما: ذهب العلامة الطباطبائي إلى: إنّ التأمل العميق في سلوك المجتمعات الإنسانية وحتى المجتمعات المتقدمة المعاصرة، وكذا دراسة التاريخ، ودراسة الآثار التاريخية للمراحل البعيدة والطويلة التي عاشها الإنسان بشكلٍ جماعيٍّ،

(١) أسس الفلسفة، ج٢، ص: ٢٧٨-٢٨١، م.م.

(٢) م.ن، ج٢، ص: ٢٨٢-٢٨٤.

كلّ هذه تبين لنا أنه بمقتضى غريزة وقريحة الإستخدام، يقوم بعض الأفراد الذين يتمتعون ببعض المقدرات بفرض إرادتهم على الأفراد الآخرين، أي أنهم يوسعون وجودهم الفعّال لتحقيق نسبة بينهم وبين الآخرين تشبه نسبة الرأس إلى البدن.

فالقرائن تشير إلى أن الإنسان قد أدرك أهمية للرأس في البدن أكبر من أهمية القلب فيه، وعلاوة على ذلك؛ فإنه يكون أعلى منها جميعاً بحسب الحس، ولهذا اقتبست من «الرأس» مثل هذه النسب من قبيل: رأس الخيط، رأس الطريق، رأس الجماعة، رأس الجيش، وغيرها.

ونتيجة لهذا الاعتبار، فقد اعتبرت اللوازم الطبيعية لحقيقة هذه النسبة (نسبة الرأس إلى كلّ واحدٍ من الأعضاء الفعّالة وإلى مجموع البدن) من قبيل حكم المجتمع والإنقياد الجماعي، والإنقياد الفردي، ومجموعة من المقررات والرسوم والآداب التي تبين منصب الرئيس وتعدّ من مظاهر احترامه وتعظيمه.

ومن ناحية أخرى، فإن اعتبار الرئاسة لما كان وليد اعتبار المجتمع والعدالة الاجتماعيّة (كما ذكرنا سابقاً)، فقد تمّ وضع مجموعة من الاعتبارات المناسبة لصالح المرؤوس وضد الرئيس، وهي في الواقع جواب للإعتبارات المناسبة التي هي لصالح الرئيس وضد المرؤوس.

ولما كانت هذه الإعتبارات بين الرئيس والمرؤوس متأرجحة ولها نسبة عكسيّة من حيث القوة والضعف، فإنّ اعتبارات المرؤوس وحقوقه تكون أضعف كلما كان منصب الرئاسة أقوى، والعكس صحيح.

وعليه، فإنّ اعتبار الرئاسة هذا يستتبع اعتبارات كثيرة منها ما يميّز بأهمية كبيرة وتأثير عميق في المواضيع السابقة واللاحقة، وهو اعتبار

الأمر والنهي ولواحقهما؛ فإذا أحطنا بأطراف هذا الموضوع فسوف نجد أن هذه المفاهيم الاعتبارية لها أصل واحد هو الرئاسة والمرؤوسية، وليس لها إلا قوة واحدة فعالة هي أصل الاستخدام السابق الذكر^(١).

د - الإعتبارات في حالة تساوي الطرفين: وهي مجموعة من الإعتبارات التي لوحظ فيها تساوي الطرفين، وهي معتبرة للأفراد المتساوين (لا رئاسة بينهم ولا مرؤوسية) وقد دفعت إليها حاجة المجتمع، مثل ألوان المبادلات والإرتباطات والحقوق الإجتماعية المتعادلة^(٢).

هـ - علاقة الإعتباريات بالحقائق المترتبة عليها: والمقصود بها شرح كيفية ارتباط العلوم الإعتبارية بالأعمال الخارجية لوجود الإنسان، وليس لها أي دور في صياغة المفاهيم الإعتبارية، بل ينحصر دورها في تقرير وشرح كيفية ارتباط علوم الإنسان المجعولة بخصائصها الواقعية.

وعلى ما يبدو لنا، فإنَّ العلامة الطبائفي أراد من خلال طرحه لهذا العنوان (علاقة الإعتباريات)، التأكيد على صحة نظريته في الإدراكات الإعتبارية من خلال إعادة تقريره للإستنتاجات التي وصل إليها، وذلك على الشكل التالي:

١ - إلى الحد الذي انتهت إليه مشاهداتنا وتجاربنا في عالم المادة، فإن جميع الموجودات التي تمت دراستها نشطة وفعالة في إطار وجودها، ولم نلاحظ موجوداً غير فعال.

٢ - إن نشاط أيّ موجود يكون مناسباً وملائماً لوجوده (لصالح

(١) أسس الفلسفة، ج٢، ص: ٢٨٥-٢٩١، م.م.

(٢) م.ن، ج٢، ص: ٢٩٢.

وجوده وبقائه)، ومن هنا، فنحن لا نعرف موجوداً يخطو نحو عدمه أو ضرره.

٣ - يتم هذا النشاط دائماً بوساطة الحركة (ألوان الحركات التي يقوم بها كلّ موجود وهي متناسبة مع ذاته)، التي يؤدّيها كلّ موجود فعال وينال الغاية من تلك الحركة التي هي كماله، وبذلك فهو يكمل وجوده.

٤ - بعض الموجودات تقوم بهذا النشاط والحركة التكامليّة عن طريق العلم (التفكير)، والقدر المتيقن أن الإنسان من هذه الفئة، وسائر أنواع الحيوان أيضاً منها تقريباً أو تحقيقاً.

إذن، العلم (التفكير) من الوسائل العامة التي يستخدمها جنس الحيوان للقيام بأعماله ونشاطاته الخاصة به، أي أن ارتباطه بحركاته ومتعلق حركاته (المادة) يكون عن طريق العلم.

٥ - إن العلم الذي هو الوسيلة المباشرة للإستكمال الفعليّ للإنسان وسائر الحيوانات هو العلم الإعتباري لا العلم الحقيقي.

إذ إن العلوم التي تكون رابطاً بين الإنسان وحركاته الفعلية هي العلوم الإعتبارية لا العلوم الحقيقية، وإن كانت العلوم الحقيقية أيضاً لا يمكن الإستغناء عنها، لأنّ الإعتبار لا يكون من دون وجود الحقيقة المحض^(١).

إلى هنا، نكون قد استكملنا دراسة الإدراكات الإعتبارية عند العلامة الطباطبائي، والتي تأتي ضمن سياق نظرية المعرفة عنده، إلا أن هناك مسألتين مهمتين تشكّلان رافداً من روافد المعرفة الإنسانية لم

(١) أسس الفلسفة، ج ٢، ص: ٢٩٣ - ٢٩٨، م.م.

نتعرض لهما بعد، عنيت بذلك النبوة (الإرشاد المولوي)، والذوق (العرفان) وقيمته المعرفية، واستكمالاً للبحث الأساسي في هذا الفصل، سنشير إلى هاتين المسألتين بشكل مختصر للغاية على اعتبار أننا أفردنا لكل مسألة من هاتين المسألتين عنواناً خاصاً سنتوسع فيه بالدراسة وذلك في الفصول الآتية.

ثالثاً: روافد المعرفة

أ - النبوة والشعور المرموز:

بعد عرضه لمسألة القانون والعقل، يعلق الطباطبائي فيذهب إلى أنه لو كان هناك قانون كامل عام، بحيث تصبو إليه البشرية من سعادة، ويرشدها إليه من حيث الفطرة والتكوين، لأدركه كل إنسان بما لديه من إمكانيات عقلية، كما يدرك ما ينفعه أو يضره، ولكن مثل هذا القانون لم يتحقق بعد. لكن وبمقتضى نظرية الهداية العامة، التي ترى ضرورة هذا الإدراك في النوع البشري، لا بدّ من وجود جهاز آخر في النوع الإنساني يدرك ذلك، كي يرشده إلى الواجبات الواقعية للحياة، وتكون في متناول يد الجميع، وهذا الشعور والإدراك هو غير العقل والحس، إنه ما يسمى بالوحي، وهذا الشعور بالوحي لا يظهر لدى جميع الأفراد بل عند البعض منهم وهم الأنبياء، إذ أن هذا الشعور هو شعور مرموز، وجاء في القرآن ما يؤكد هذا المعنى^(١).



(١) الطباطبائي، محمد حسين، الشيعة في الإسلام، بيت الكتاب للطباعة والنشر - بيروت، ط ١، ١٩٩٩م، ص ١٣٢.

ب - العرفان وقيّمته المعرفية:

العرفان يعني في مفهومه المنطبق على الذهنيات: «تطبيق الصورة الحاصلة أو المدركة على ما هو مخزون في الذهن، ولذا قيل: إنه إدراك بعد علم سابق»^(١).

لكن هذا المعنى الجاري في العلم الحسولي لا يناسب ولا يوافق المقصود من العرفان هنا، لأن المقصود خصوص المعرفة المستمدة من الكشف والشهود القلبي.

إذ أن الإنسان يشعر بفناء أجزاء هذا العالم، فيرى العالم وظواهره كالمرآة التي تعكس الواقعيات الثابتة الخلافة، وعند إحساسه بلذاتها، تصبح اللذات الأخرى حقيرة في نظره، وبالتالي تجعله ينصرف عن الحياة الفاتنة الفانية.

هذا هو مدى جاذبية العرفان، وهذه الجاذبية الباطنية، هي التي أوجدت في الإنسان، سبل عبادة الله تعالى.

من هنا، يتضح أن العرفان ليس مذهباً في قبال المذاهب الأخرى، بل أن العرفان طريق من طرق العبادة (عبادة الحب والإخلاص، لا للخوف والرجاء)، وهو طريق لفهم وإدراك حقائق الدين، في قبال طريق الظواهر الدينية، وطريق التفكير العقلي.

وهو بهذا، يحدد طرقاً ثلاثة للمعرفة الدينية من بينها (العرفان)^(٢).

(١) الميزان في تفسير القرآن، ج ٢، ص ٢٥٢، م.م.

(٢) الشيعة في الإسلام، ص ١٠٢، م.م. وانظر أيضاً: نظرية المعرفة والإدراكات الاعتبارية، ص ١١٢، م.م.

الفصل الثالث المنهج عند الطباطبائي

أولاً: المنهج بشكل عام

- حول علم المناهج.
- علاقة المنهج بالمعرفة.

ثانياً: المنهج عند الطباطبائي

- أهمية المنهج والفصل المنهجي.
- دور المنهج في تنظيم وتقويم المعرفة.

ثالثاً: نماذج عن المنهجيات التي اعتمدها الطباطبائي

- في التفسير.
- في الفلسفة والكلام.
- في الذوق والأخلاق.
- في المسائل العلمية والاجتماعية.
- في المسائل التاريخية.

